سلسلة ترجمات الزيتونة (80)

تعزيز الحوار: نظام أمني لحل الدولتين

إيلان جولدنبرج، المايجور جنرال جادي شامني،

نمرود نوفيك، الكولونيل كريس بومان

Ilan Goldenberg, Gadi Shamni,
Nimrod Novik, Kris Bauman

المصدر

المصدر: مركز الأمن الأمريكي الجديد

Center for a New American Security

تموز/ يوليو 2016

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

ترجمات الزيتونة

هي سلسلة من الترجمات التي تصدر دورياً عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. تهدف هذه الترجمات إلى تسليط الضوء على أبرز المقالات والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات الإسرائيلية والغربية، التي لها تأثير مباشر على عملية صناعة القرار في "إسرائيل" وفي الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. ويحرص مركز الزيتونة على اختيار الدراسات والمقالات المهمة التي تمس بشكل مباشر قضايا العالمين العربي والإسلامي بشكل عام، والشأن الفلسطيني بشكل خاص؛ واضعاً بين يدي الباحثين والمهتمين مادة تثري البحث العلمي وتقدم صورة واضحة عن اتجاهات التفكير في مراكز صناعة القرار. وتمتاز ترجمات الزيتونة بجدتها وتوخيها الدقة والمهنية العالية في الترجمة.

تعزيز الحوار: نظام أمني لحل الدولتين

العنوان الأصلي: Advancing the Dialogue: A Security System for the Two State Solution

المؤلفون: إيلان جولدنبرج Ilan Goldenberg، المايجور جنرال جادي شامني Gadi Shamni، نمرود نوفيك Nimrod Novik، الكولونيل كريس بومان Kris Bauman

المصدر: مركز الأمن الأمريكي الجديد Center for a New American Security

تاريخ النشر: أيار/ مايو 2016

***

مقدمة المترجم

تقدم هذه الدراسة مقترحاً أمنياً شاملاً يمكن تطبيقه في حال تمّ التوصل إلى حلّ الدولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعالج التحديات الأمنية الداخلية والحدودية والإقليمية. وعلى الرغم من أن الدراسة تدغدغ مشاعر الفلسطينيين بحلم السيادة والاستقلال، إلا أن القارئ لا يمكنه إلا أن يخرج بقناعة مفادها أن السيادة الفلسطينية، بحسب مفهوم الدراسة، هي عبارة عن خطوط متقدمة لضمان أمن "إسرائيل"، وأن هذه السيادة لا تعلو بأي شكل من الأشكال على متطلبات "إسرائيل" الأمنية، مع ما قد يعنيه ذلك من إعادة دخول الجيش الإسرائيلي لـ"المناطق الفلسطينية" بشكل أحادي وبدعم من الديبلوماسية الأمريكية عندما يرى في ذلك ضرورة أمنية. ناهيك عن أن مفهوم السيادة الفلسطينية في الدراسة تناقضه شروط بقاء القوى الأمنية الفلسطينية تحت الإشراف والتدريب والمراقبة الأمريكيين.

تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها صادرة عن مركز الأمن الأمريكي الجديد والذي له دور مهم في ملف السياسة الخارجية الأمريكية. أما الباحث، فبالإضافة لكونه رئيس برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد، لقد شغل عدة مناصب حكومية أمريكية ذات الصلة، والتي كان آخرها رئاسة فريق الموظفين الملحقين بالمبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في وزارة الخارجية الأميركية. ونظراً لكبر حجم الدراسة والذي تجاوز 30 ألف كلمة، اضطر قسم الترجمة لتلخيصها لتصبح نحو 8,780 كلمة، وذلك بالتركيز على أهم المعلومات في المقترح الأمني، مع المحافظة على المصطلحات الموجودة للأمانة العلمية. إن بعض هذه المصطلحات قد تعارض سياسة المركز، لذلك وضعت ضمن علامات التنصيص، ومنها مصطلح "فلسطين" الذي قصد به الباحث الشكل النهائي التي ستصل إليه الدولة الفلسطينية الموعودة بعد انتهاء المفاوضات.

نظرة عامة

1. السياق السياسي والأمني للدراسة:

تبدو الثقة في إمكانية الوصول إلى حلّ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في أدنى مستوياتها. فبعد أكثر من عشرين عاماً على اتفاقية أوسلو، يشعر الطرفان بخيبة أمل وغياب تام للثقة المتبادلة. فمن جهة، لم يعد الفلسطينيون يصدقون برغبة "إسرائيل" في الانسحاب من الضفة الغربية لكي تسمح لهم بإقامة دولتهم. وقد تضافر غياب الأمل بوجود حلّ سياسي مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية اليومية الصعبة ليولد جولات متعددة ومتكررة من العنف. على المقلب الآخر؛ فإنه منذ الانتفاضة الثانية يقابل الإسرائيليون كل جولة عنف جديدة بمزيد من الإحباط وخيبة الأمل. فحتى السياسيون اليساريون المعروفون بتأييدهم القوي للعملية السلمية، تخلوا عن فكرة التفاوض في المستقبل القريب وبدأوا يركزون على الخطوات الأحادية لفك الارتباط مع الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى، فإن الثورات التي شهدتها السنوات الأخيرة وما نتج عنها من تحديات في كل من سورية والعراق واليمن، بالإضافة إلى الاضطرابات في سيناء وصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كل ذلك زاد من إحجام "إسرائيل" عن اتخاذ أيّ قرار استراتيجي في هذا الوقت خصوصاً مع تعاظم شكوكها بأن حلّ الدولتين يلبي متطلباتها الأمنية.

وتتضافر هذه الأمور جميعاً مع تداعيات الانسحاب الإسرائيلي من كل من قطاع غزة وجنوب لبنان، وما أدى إليه من سيطرة حماس وحزب الله على المنطقتين واستخدامهما قواعد لإطلاق صواريخ ضدّ "إسرائيل". وبالتوازي مع ذلك، فإن الولايات المتحدة التي لعبت تقليدياً دور الوسيط في النزاع، تشعر بانزعاج عميق؛ حيث إنها قامت باستثمار جهدها ووقتها ورأسمالها السياسي

دون أن يكون هناك أيّ عائد يذكر. ومع كل التحديات التي تواجهها الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، لم يسبق أن كان الملف الإسرائيلي الفلسطيني في مرتبة متأخرة على الأجندة الأمريكية كما هو الحال اليوم.

غير أنه على الرغم من كل ما سبق، فإن هناك بعض النقاط المضيئة التي يجب إعادة النظر فيها. فقد شهدت السنوات القليلة السابقة تحسناً نوعياً في تعزيز مهنية الأجهزة الأمنية الفلسطينية. فعلى الرغم من التوتر الاجتماعي الكبير والاعتراض عليها، استطاعت هذه الأجهزة أن تحافظ على مهنيتها واستمراريتها في أداء مهامها الأمنية. ومع الاستمرار في تدريبها ودعمها، وفي ظلّ انعدام أيّ بارقة أمل في الوصول إلى حلّ عن طريق المفاوضات، يتوقع للأجهزة الأمنية الفلسطينية أن تلعب دوراً أساسياً في ضمان أمن الدولة الفلسطينية المستقبلية وأن تسهم أيضاً في ضمان أمن "إسرائيل".

ومن التطورات الأخرى المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، التحسن الملحوظ في العلاقات الأمنية بين "إسرائيل" والعديد من الدول العربية، وقد حدث هذا التحول بشكل أساسي نظراً لوجود مصالح مشتركة بين الأطراف في مواجهة إيران ومعالجة الموجة الجديدة من عدم الاستقرار التي تدمر المنطقة. هذه المصالح المشتركة من شأنها أن تعطي دفعاً لمبادرة السلام العربية التي تعرض تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية مقابل الاتفاق على حلّ نهائي. ومن الأهمية بمكان في هذا المجال البحث في كيفية تحويل هذه الفرصة إلى خطوات عملية والاستفادة من تحسن العلاقات بين "إسرائيل" وجيرانها العرب في تحسين البيئة التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين انطلاقاً من الزاوية الأمنية.

ومن ناحية أخرى، استطاعت "إسرائيل"، في السنوات الأخيرة، زيادة قدرتها الدفاعية وذلك من خلال تطوير منظومة القبة الحديدية Iron Dome الصاروخية الدفاعية، كما أشرفت على الانتهاء من تطوير نظامي

سهم 3 أو Arrow 3، ومقلاع داوود David's Sling؛ حيث أسهمت منظومة القبة الحديدية بشكل ملحوظ بالتقليل من شأن التهديدات على أمنها. وتقوم "إسرائيل" بالاستثمار في تكنولوجيا مكافحة حفر الأنفاق، وقد أشارت مؤخراً إلى أن الولايات المتحدة استثمرت 120 مليون دولار أمريكي في هذا المجال.

2. المخاطر المشتركة التي تواجه أيّ نظام أمني:

قبل الشروع في هندسة أيّ نظام أمني وتقديم التوصيات، من المهم فهم المخاطر الأساسية التي يجب أن يعالجها. وترى هذه الدراسة أنه بالنسبة للموضوع الفلسطيني الإسرائيلي، هناك ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر داخلية من داخل الدولة الفلسطينية الوليدة، ومخاطر حدودية، ومخاطر إقليمية.

أ. التحديات الداخلية:

بحسب الدراسة، فإن أي نظام أمني يجب أن يكون قادراً على منع الإطاحة بالحكومة الشرعية الفلسطينية المستقبلية بالقوة. إذ لا يجب أن يتكرر السيناريو الذي حصل في غزة. ومن ناحية أخرى، يجب أن يكون النظام الأمني قادراً على التعامل مع أيّ "اعتداءات إرهابية" يقوم بها معارضو الاتفاق، والتي غالباً ما ستكون موجهة ضدّ "إسرائيل"، لكن لا يستبعد أن تستهدف الفلسطينيين أيضاً، سواء كانت قصفاً، أم إطلاق صواريخ، أم عمليات تسلل عبر الأنفاق.

ب. التحديات الحدودية:

وتشمل الحدود بين الأردن و"فلسطين" [المقصود بفلسطين هو الشكل النهائي التي ستصل إليه الدولة الفلسطينية الموعودة بعد انتهاء المفاوضات]، ومصر و"فلسطين"، وتتضمن عمليات تهريب "الإرهابين" والأسلحة أو أيّ نوع آخر من التهريب الذي يمكن أن يؤدي لاعتداءات على "فلسطين"

أو "إسرائيل". كما تشمل أيضاً استخدام الطائرات أو الزوارق في عمليات التهريب والاعتداء.

ج. التحديات الإقليمية:

إن أهم تهديد إقليمي ممكن أن يحدث هو أن يحاول تنظيم الدولة أو غيره من "التنظيمات الإرهابية" التسلل إلى الأردن ومحاولة زعزعة الأمن من داخل المملكة. فهذا لن يهدد الأردن فقط، بل أيضاً "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المستقبلية. التهديد الآخر المحتمل هو أن يقوم العراق باحتلال الأردن، غير أن هذا الاحتمال أصبح ضعيفاً بعد سقوط صدام حسين، لكن يجب أن يظل مأخوذاً بعين الاعتبار في أيّ نظام أمني، وذلك لحماية كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء.

3. المتطلبات الأمنية الإسرائيلية:

تتطلب هندسة أيّ نظام أمني لحل الدولتين أن يكون مقبولاً لدى الرأي العام الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية على حدّ سواء، وأن يكون قادراً على التغلب على تحديات أساسية ازدادت صعوبة في السنوات الـ 15 الأخيرة. فبالحد الأدنى يجب على أيّ اقتراح أمني أن يقنع الإسرائيليين المشككين أن أيّ خطوة لن تكون تكراراً لسيناريو الانسحاب من غزة الذي ينظر إليه على أنه خطأ استراتيجي، بحيث لا تصبح الضفة الغربية هي الأخرى ملاذاً لإطلاق الصواريخ على "إسرائيل".

ومن ناحية أخرى، فإن أيّ اقتراح أمني يجب أن يعالج موضوع إصرار "إسرائيل" على الدفاع عن نفسها بنفسها. فمع التاريخ الطويل من الصراع مع "الإرهاب"، وسجل "إسرائيل" في الحروب مع جيرانها، فإن كلاً من الجيش الإسرائيلي وعامة الإسرائيليين على حدّ سواء متمسكون بشدة بموضوع الدفاع الذاتي. وهذا يعني أن تسليم أيّ من المسؤوليات الأمنية

لطرف خارجي يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ "دولة إسرائيل". وبالتالي، فإن الإسرائيليين لن يكونوا مستعدين أبداً أن يضعوا ثقتهم الكاملة فيما يتعلق بعناصر أساسية في أمنهم بجيرانهم العرب. كما أنهم سيرفضون أيّ جهود تقوم بها الولايات المتحدة أو أوروبا أو حتى حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) لتوفير الأمن لـ"إسرائيل" نظراً لتجربتهم السلبية مع القوات الدولية.

وأخيراً، فإن ثقة الإسرائيليين بالفلسطينيين تكون ضعيفة عندما يتعلق الأمر بالموضوع الأمني. فعلى الرغم من التعاون الوثيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فإن الإسرائيليين يعربون بشكل دائم عن تشكيكهم بنوايا الفلسطينيين، ويجادلون بأنه حتى لو تمّ تطوير قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى درجة يمكن معها للجيش الإسرائيلي أن يعيد انتشاره؛ فإن هناك شكوكاً في الرغبة السياسية الفلسطينية في ملاحقة وتوقيف المتطرفين الخطيرين، خصوصاً أولئك الذين تربطهم علاقات وثيقة بالعائلات الفلسطينية الكبيرة وذات النفوذ. وعليه، فإن الإسرائيليين يرون أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية تحتاج بشكل دائم إلى إدارة فعالة، والتزام طويل المدى، ووجود دائم للمدربين والمراقبين والمشرفين الأمريكان.

4. المتطلبات الفلسطينية فيما يتعلق بالأمن والكرامة والسيادة:

وعلى المقلب الآخر، فإن الفلسطينيين لديهم هواجس أساسية فيما يتعلق بهندسة نظام أمني فعال ومقبول. فأولاً، لن يقبل الفلسطينيون أيّ حلّ يتضمن ظهوراً عسكرياً إسرائيلياً داخل "الأراضي الفلسطينية"، أو الاستمرار في الحد من تحركات الفلسطينيين أو القيام بالأمور التي تقتضيها سيادة الدولة الفلسطينية. وينطبق هذا الأمر على كل الدولة الفلسطينية، ولكنه يكتسب أهمية خاصة على الحدود والمعابر مع كل من مصر والأردن. بالإضافة إلى ذلك، يصر الفلسطينيون على أن لا تأخذ مراحل

أيّ اتفاق وقتاً طويلاً، وأن تشمل إعادة الانتشار الإسرائيلي كل المناطق التي ستشكل الدولة الفلسطينية المستقبلية، وهو ما يتعارض بشكل مباشر مع حالة الحذر الإسرائيلية التي تولدت عقب الانسحاب من غزة. وبالتالي، فإن الحاجة إلى تقسيم أي اتفاق مستقبلي إلى مراحل يجب أن تتزامن مع تأكيدات كافية وخطوات مهمة للتغلب على الشكوك الفلسطينية حول نوايا "إسرائيل" في إتمام العملية. كما أن الفلسطينيين لا يثقون بأن "إسرائيل" ستفرض قيوداً على تحركات قواتها في حال قررت اتخاذ خطوات أحادية الجانب، وهو ما لن يتهاون معه الفلسطينيون في إطار حلّ الدولتين. وهذا ما يتعارض أيضاً مع رغبة "إسرائيل" في أن تكون قادرة على التصرف بشكل مستقل والدفاع عن نفسها بشكل أحادي الجانب عند الضرورة.

وبالإضافة إلى مسألة السيادة، فإن الفلسطينيين مهتمون أيضاً بأمنهم. وبناء على ذلك، فإن أيّ إطار أمني يجب أن يستجيب لاحتياجات الفلسطينيين الضرورية لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. لذلك، يرى الفلسطينيون أن أيّ اتفاقية أمنية يجب أن تضمن حرية حركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وقدرتها على معالجة المشاكل المذكورة. كما أن الفلسطينيين يشعرون بالاستياء لأن أجهزتهم الأمنية ممنوعة من الوصول إلى مناطق عدة بحكم القيود التي تفرضها الاتفاقيات السابقة، بما في ذلك أجزاء من مناطق أ وب وج في الضفة الغربية، مما جعلها ملاذاً للخارجين عن القانون بمن فيهم منفذي عمليات الطعن التي حدثت مؤخراً.

وبالإضافة إلى كل ما ذكر، فإن المسؤولين الفلسطينيين يرون لأنفسهم دوراً في هندسة الأمن الإقليمي، حيث إن علاقتهم الوثيقة مع الإسرائيليين في إطار حلّ الدولتين ستسمح لهم بأن يلعبوا دوراً في التقريب بين "إسرائيل" والعديد من الدول العربية والقوى الأمنية الخارجية. كما أنهم يشاطرون "إسرائيل"

وغيرها من اللاعبين في المنطقة الرغبة في محاربة الجماعات الجهادية المتطرفة. وعلى الرغم من أن أيّ دور للفلسطينيين في هذا المجال سيكون صغيراً، إلا أنهم يظلون متحمسين للإدلاء بدلوهم على هذا الصعيد.

5. النقاط الأصعب في هندسة الاتفاق:

- وضع جدول زمني لإعادة الانتشار الإسرائيلي.
- الوجود الإسرائيلي في وادي الأردن.
- تحديد من له الكلمة الأخيرة في إعادة الانتشار الإسرائيلي.
- حقّ "إسرائيل" في إعادة دخول "المناطق الفلسطينية" عند حصول أيّ طارئ.

المبادئ المنظمة للنظام الأمني

1. فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة أن إتمام معظم مكونات النظام الأمني ذي الصلة سوف يكون بعد التوصل إلى حلّ نهائي عبر المفاوضات والتوقيع على اتفاقية. فالعديد من التدابير الأمنية المقترحة تدعو صراحة إلى نوع من التعاون والتنسيق الأمني الذي لن يكون ممكناً إلا في إطار اتفاق. غير أنه حتى قبل الوصول إلى مثل هذا الاتفاق يمكن للجانبين أن يقوما بتنفيذ نقاط معينة سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقاً.

وتفترض الدراسة أيضاً أنه في إطار الاتفاق النهائي، ستقدم "إسرائيل" تنازلات للفلسطينيين فيما يتعلق بالأراضي بحيث تكون الدولة الفلسطينية النهائية قائمة على حدود سنة 1967 مع تبادل للأراضي بين الطرفين. وفي المقابل، فإن المفاوضين الفلسطينيين سيكونون أكثر مرونة في الاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية الأساسية، طالما لا يتم انتهاك خطوطهم الحمراء وسيادتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تفترض الدراسة أيضاً أنه مع الانتهاء من هندسة هذا النظام الأمني في اتفاقية الوضع النهائي، فإن كل أمور عمليات تبادل الأراضي ستكون قد انتهت وكذلك تعديل جدار الفصل الحالي وفق الحدود الجديدة، كما سيكون بناء ما تبقى من جدار فاصل بين الدولتين قد انتهى أيضاً.

ومن ناحية أخرى تفترض الدراسة أن ما سيتم التوصل إليه من اتفاق على الوضع النهائي، لن يتم تطبيقه في غزة إلا حين يتم توحيد النظام الفلسطيني تحت إمرة حكومة فلسطينية مركزية واحدة تستجيب للشروط الثلاثة التي وضعتها الرباعية الدولية Quartet، أي الاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف والاعتراف بما تمّ التوصل إليه من اتفاقيات. وكجزء من إعادة الاندماج مع

الضفة، على الحكومة في غزة أن توافق على التخلي عن صناعتها العسكرية ونظامها الصاروخي وقدراتها العسكرية الهجومية.

كما تفترض الدراسة أن "إسرائيل" سوف تحتفظ بقدراتها الحالية على الدفاع عن نفسها أو حتى تعمل على تعزيزها وزيادتها، الأمر الذي سيعطي الإسرائيليين تأكيداً على أنه في أسوأ السيناريوهات، كالانهيار التام للاتفاق بين الطرفين، ستكون "إسرائيل" قادرة على الدفاع عن نفسها بنفسها.

وتركز الدراسة على خطوات لتحسين الأجهزة الأمنية الفلسطينية الحالية مع الإشارة الضمنية إلى أن المجتمع الدولي سوف يستمر في مساعدة الدولة الفلسطينية على تحسين قدرتها على إدارة الأمور مع الزمن. وعلى الرغم من الإحباط الذي تشعر به الجهات المانحة نظراً لانسداد الأفق السياسي حالياً، إلا أنه في حال استطاع الطرفان التوصل إلى اتفاق على الحل النهائي فإن ذلك سينعكس انتعاشاً ملحوظاً على المستثمرين والجهات المانحة.

وفي الوقت الذي تفترض فيه الدراسة أنه في إطار اتفاق الحل النهائي سوف تستمر الإدارة الفلسطينية بالتحسن البطيء، إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار آليات لإعادة النظر في الأمور في حال حدوث تطورات سلبية كبيرة غير متوقعة حالياً.

وأخيراً تضع الدراسة بعض الافتراضات حول الإطار الإقليمي بشكل عام. وعلى الرغم من أن الدراسة ترى أن أيّ اتفاق على الحل النهائي لن يفضي إلى حلّ مشاكل مثل التطرف الإسلامي وانعدام الاستقرار الإقليمي، غير أنها ترى أن وضع حدّ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوف يكون له بالتأكيد تأثيرات إيجابية على الوضع في الشرق الأوسط. وبالتالي، فإن الدراسة تقدم بعض الاقتراحات حول كيفية رفع فعالية الاتفاقية بحيث تسهم في تحسين الأمن الإقليمي إلى جانب أمن الإسرائيليين والفلسطينيين. كما تفرد الدراسة

مساحة للحديث عن آليات مراجعة أو إعادة النظر في بعض العناصر في حال حدوث تغيرات دراماتيكية سلبية ناتجة عن عدم الاستقرار في المنطقة.

2. المبادئ الأساسية للنظام الأمني:

أ. بناء نظم متعدد الطبقات يستجيب لمخاوف "إسرائيل" الأمنية، وتحتفظ فيه بحق الدفاع عن النفس بالإضافة إلى قدرتها على الدفاع عن نفسها بنفسها، مع ضمان أن لا يستخدم حقّ الدفاع هذا إلا في الحالات القصوى. وهذه الطبقات الخمس هي على التوالي:

أولاً، جهود استخباراتية مشتركة لمحاربة "الإرهاب" والتهريب مع الدول العربية "المعتدلة"، ولا يقتصر الأمر على الأردن ومصر، بل يمتد ليشمل الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك أنظمة استخباراتية قوية ولديها مصالح مشتركة مع "إسرائيل"، في مواجهة إيران والقضاء على "الإرهاب".

ثانياً، توسيع التعاون الأمني الوثيق مع مصر والأردن.

ثالثاً، بناء نظام أمني شامل للحدود لا يقتصر على السياج الحدودي فقط، بل يشمل أيضاً حواجز إضافية، ومجسات لرصد الحركة، بالإضافة إلى مجسات بعيدة المدى محمولة بالمناطيد، ونظام لكشف الأنفاق.

رابعاً، تسيير دوريات تتضمن قوات أمريكية صغيرة العدد على طول الحدود بين "فلسطين" والأردن؛ على أن تتغير تركيبة هذه الدوريات خلال المراحل الانتقالية.

خامساً، نشر أجهزة أمنية مدربة بشكل فعال على امتداد مساحة الدولة الفلسطينية لضمان الأمن الداخلي الفلسطيني.

ب. التقليل من الظهور العسكري الإسرائيلي أمام المدنيين الفلسطينيين، والقيام بخطوات كبيرة مبكرة في هذا المجال من شأنها أن تعطي إشارة للفلسطينيين بوجود تغييرات على أرض الواقع.

ج. التخطيط لعملية إعادة انتشار تدريجية من المناطق، تكون مبنية على الظروف وعلى جدول زمني لتحقيق الأهداف وآليات لمعالجة الأمور المستجدة.

د. بناء مراكز عمليات مشتركة متعددة الأطراف (تشمل على سبيل المثال الإسرائيليين، والفلسطينيين، والأمريكان، والأردنيين)، بالإضافة إلى وضع آليات لتبادل المعلومات بحيث يكون الإسرائيليون على درجة عالية من الإحاطة بمجريات الأمور مع أدنى تدخل أو انتهاك للسيادة الفلسطينية.

هـ. تكليف قوات أمريكية تقوم بتدريب وتجهيز القوات الأمنية الفلسطينية، بالإضافة إلى المراقبة والقيام بعمليات محدودة جداً.

معالجة أصعب النقاط العالقة

1. وضع جدول زمني لإعادة الانتشار:

يشكل وضع جدول زمني لإعادة الانتشار أوضح طريقة يمكن لعامة الفلسطينيين والإسرائيليين من خلالها فهم العناصر الأمنية في الاتفاق والحكم عليه. سيكون على الطرفين الاتفاق على أهداف مجدولة حتى لو عنى ذلك تسليم سلطات كل منطقة على حدة وإعادة انتشار مبنية على قراءة الظروف على أرض الواقع. وتقدم الدراسة اقتراحين، أحدهما أن تكون هناك ثلاث خطط خمسية تمتد على مدى 15 عاماً، بحيث تتضمن الخطة الخمسية الأولى إخلاء المستعمرات التي لن تدخل ضمن خطة تبادل الأراضي، وإنهاء بناء الجدار الأمني. وفي هذه الفترة سوف تبدأ الأجهزة الأمنية الفلسطينية باستلام مسؤوليات أمنية أوسع مما هي عليه الآن على أن يتوقف ذلك على اكتسابها معايير تدريبية محددة. غير أن المسؤولية الأمنية بشكل عام سوف تظل بيد الإسرائيليين. أما الخطة الخمسية الثانية فسوف تسمى "خطة التثبيت" حيث يتم نقل السلطات الأمنية في معظم مناطق الضفة الغربية من الجيش الإسرائيلي إلى الأجهزة الأمنية الفلسطينية، في حين يبقى الجيش الإسرائيلي في وادي الأردن. في الخطة الخمسية الأخيرة، سيخرج الجيش الإسرائيلي من وادي الأردن، وكخطوة نهائية من ضفاف نهر الأردن.

وفي هذا الإطار سيكون هناك الكثير من تكرار للمراحل الذي سيتضمن مراحل انتقالية تتولى فيها الولايات المتحدة الأمريكية مؤقتاً أو بشكل دائم مسؤوليات محددة، مثل تسيير الدوريات على ضفاف نهر الأردن.

أما الاقتراح الثاني فيقتضي أن تكون هناك فترة زمنية مدتها عشرة أعوام، يمكن أن تزيد، لأغراض التعاون بين الأطراف المعنية. وخلال تلك الأعوام تكون غالبية القوات الإسرائيلية قد انسحبت وما تبقى منها يكون ظهوره أمام

المدنيين الفلسطينيين محدوداً جداً. وحينها يكون من السهولة بمكان تمديد الأعوام العشر في إطار طلب تقني من الجانب الإسرائيلي. وكجزء من الاتفاق يَعِد الفلسطينيون الولايات المتحدة أنهم سيوافقون على التمديد لعدد محدود من الأعوام؛ وحينها يمكن للولايات المتحدة أن تقدم التزاماً لـ"إسرائيل" في هذا الخصوص.

2. القوات الإسرائيلية على ضفاف نهر الأردن:

على الرغم من كل التطوير الذي سيحدث لنظام الأمن الحدودي؛ إلا أنه سيظل لدى الإسرائيليين شعور قوي بضرورة وجود قوة إسرائيلية على ضفاف نهر الأردن، خصوصاً مع التطورات الإقليمية الصعبة والمعقدة في أيامنا هذه، وإصرارهم على الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم. كما أنهم سيظلون قلقين من أن كفاءة القوات الفلسطينية لن تكون كافية لوقف أي تهديد تقليدي، ناهيك عن وقف عمليات التسلل والتهريب عبر الحدود. ومن ناحيتهم، سيقبل الفلسطينيون بوجود قوة ثالثة. ومع حصر وجود أيّ قوة ثالثة بالممر الضيق في الطريق 90، فإن ذلك سوف يعالج مخاوف الفلسطينيين من أن تكون هذه القوى ظاهرة للمدنيين الفلسطينيين؛ لكنهم بالمقابل سيصرون على المطالبة بانسحاب إسرائيلي نهائي من أجل مسألة السيادة. وتقترح الدراسة عدة حلول، منها أن يكون هناك وجود عسكري أمريكي دائم على الجهة الفلسطينية من الحدود، على أن لا يتعدى عديد القوة الأمريكية مئات العناصر. وقد تكون هذه القوة على شكل دوريات مشتركة تضم الفلسطينيين والأمريكان، ولكن الأهم من ذلك أن تكون المسؤولية الأمنية للأمريكان بشكل عام، مما يعطي تطمينات كبيرة للإسرائيليين خصوصاً إذا ما نظرنا إلى التحالف التاريخي بين الطرفين.

وهناك خيار آخر، أن تكون هناك قوة إسرائيلية صغيرة العدد محصورة شرق الطريق 90 وغير ظاهرة للمدنيين الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يطالب

الفلسطينيون بثمن مقابل هذا التنازل، كأن يسمح لهم باستخدام أحد المرافئ الإسرائيلية المطلة على البحر المتوسط، مع كل ما يعود عليهم بفائدة اقتصادية كبيرة.

وهناك خيار ثالث، وهو أن تكون هناك قوات مشتركة إسرائيلية فلسطينية تقوم بدوريات على طول ضفاف نهر الأردن، وهذا يتناسب أكثر مع متطلبات السيادة الفلسطينية ويشجع على تبادل المعلومات والتعاون بين الطرفين. ويمكن أيضاً إضافة لاعبين آخرين لهذه القوات المشتركة مثل الأمريكان والأردنيين أو أيّ قوة دولية.

وهناك خيار أضافي بأن تكون هناك قوة أمريكية على الجهة الأردنية من نهر الأردن في حين يتولى الفلسطينيون مسؤولية جهتهم، وهذا ما قد يطمئن الإسرائيليين بأن الأمريكان لن يعترضوا طريقهم في حال قرروا القيام بأي خطوة أحادية الجانب.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تقود تحالفاً دولياً أو قوة من ضمن حلف الناتو تقوم بالانتشار وإدارة الأمور في منطقة نهر الأردن، وهذا ما يمكن تسويقه سياسياً داخل الولايات المتحدة بشكل أسهل بكثير من فكرة أن تتولى الولايات المتحدة منفردة أيّ مسؤولية في تلك المنطقة.

والخيار الأخير أن يكون هناك مقاربة هجينة، بحيث تبدأ بوجود إسرائيلي أو وجود أمريكي أو قوات مشتركة تضم الإسرائيليين، ثم بعد ذلك بفترة طويلة تتسلم القوات الفلسطينية زمام الأمور.

3. القرار النهائي بخصوص إعادة الانتشار:

نظراً للقناعة الإسرائيلية الراسخة بضرورة الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم، فإن العديد منهم يرون بأن أيّ اتفاق نهائي على الانسحاب يجب أن يحظى بموافقة جميع الأطراف بالإجماع، وهذا ما سيرفضه المفاوض الفلسطيني

لأنه يعني إعطاء الطرف الإسرائيلي حقّ الفيتو على أيّ قرار. ومع تجربة الفلسطينيين المريرة منذ تجميد اتفاق أوسلو، فإنه من المتوقع أن يرفض الفلسطينيون رفضاً قاطعاً أن يكون القرار الأخير بإعادة الانتشار، للإسرائيليين. ولذلك، تقترح الدراسة أن تقوم مجموعة التحقق من التطبيق الأمني أس آي في جي Security Implementation Verification Group SIVG بحل هذه المشكلة من خلال إخضاع القوات الفلسطينية لعملية تقييم مستمرة من خلال برنامج يتم الاتفاق عليه بين الجهات الثلاث، الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية، ومن خلال هذا البرنامج يمكن التأكد أن القوات الفلسطينية قد حققت المعايير اللازمة التي تسمح للإسرائيليين تطبيق الخطوة التالية من عملية إعادة الانتشار. وفي حال كان هناك تعنت من أحد الأطراف داخل المجموعة أو خلاف في وجهات النظر، فحينها يرفع الأمر إلى الجهات السياسية التي من شأنها أن تكسر الجمود وتأخذ القرار، خصوصاً وأن كل الجهات ستكون مهتمة بنجاح الاتفاق. ويمكن أيضاً حلّ الخلاف حول إعادة الانتشار بإعادة النظر ببعض الإجراءات الأمنية على أرض الواقع كبناء حواجز جديدة أو تحويل مسار طريق...إلخ. وفي حال رفض الإسرائيليين لإعادة الانتشار بحجة الخوف من التحولات التي تحدث في المنطقة أو من تغيرات داخلية في السياسة الفلسطينية؛ فبإمكان الولايات المتحدة و"إسرائيل" الاتفاق على آليات خاصة يمكنها مراجعة هذه العوامل وتأثيرها على عملية الانتقال بشكل عام. ومن خلال الحوار الإسرائيلي الأمريكي، يمكن للأمريكان أن يقترحوا تحسينات أمنية جديدة في محاولة للتغلب على التحديات الأمنية المستجدة، أو في أحلك الظروف يمكن للولايات المتحدة أن ترجع للفلسطينيين وتبحث كيفية تعديل تطبيق الاتفاق بطريقة تعالج هذه المخاوف الجديدة.

4. إعادة دخول "إسرائيل" "المناطق الفلسطينية":

إن الهدف من النظام الأمني المتعدد الطبقات ومشاركة المعلومات والعمليات بالإضافة إلى وجود القوة الأمريكية، هو الحد من الحاجة إلى تدخل إسرائيلي مباشر. غير أنه من المتوقع أن يصر الإسرائيليون أنه عند الضرورة يجب أن يكونوا قادرين على التصرف بطريقة أحادية للدفاع عن أنفسهم. ومن المتوقع أن يعترض الفلسطينيون بشدة على أي انتهاك لسيادتهم وأن تكون لديهم مخاوف من أن يكرر الجانب الإسرائيلي التدخل بشكل مستمر. في هذا الإطار، يجب التفريق بين نوعين مختلفين من التهديدات. فهناك تهديد تقليدي كبير ومباشر كقيام قوة تقليدية باجتياح الأردن وتهديد حدود "فلسطين"، وحينها من المتوقع أن ترغب السلطة الفلسطينية بالتدخل الإسرائيلي لمساعدتها في حماية نفسها من الطرف المهاجم.

أما الشكل الآخر من التهديدات، والذي يرجح حدوثه أكثر من السيناريو الأول، فهو الاختلاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول كيفية مواجهة "عملية إرهابية ما". وفي هذه الحالة يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً وسيطاً بين الطرفين على المستوى العملياتي من خلال مجموعة التحقق من التطبيق الأمني. ومن الخيارات الأخرى المطروحة لمواجهة هذه الإشكالية، التوصل إلى اتفاقية جانبية حول الظروف العامة التي تقدم الولايات المتحدة بموجبها دعماً ديبلوماسياً للتدخل العسكري الإسرائيلي داخل الدولة الفلسطينية المستقبلية، على أن يكون الفلسطينيون على دراية بالظروف المحيطة بهذا التدخل حتى لا يعترضوا عليه. ولا يشترط أن يوقع أيّ زعيم فلسطيني على مثل هذه الاتفاقية، بل يكفي أن تحظى بموافقة ضمنية.

أ. الأمن الداخلي:

الطبقة الأولى من طبقات الأمن الفلسطيني والإسرائيلي في هذا النظام المقترح ستكون القوى الأمنية داخل الدولة الفلسطينية. وسوف يكون هذا

الأمر ضرورياً وحيوياً للفلسطينيين والإسرائيليين على حدّ سواء؛ إذ يحتاج الطرف الأول إلى آلية لإرساء القانون والنظام، ويحتاج الطرف الثاني إليه لتبديد مخاوفه فيما يتعلق بمكافحة "الإرهاب". وتحدد الدراسة الكفاءات اللازمة للقوى الأمنية الفلسطينية والتحسينات التي يجب القيام بها لمعالجة تحديات مكافحة "الإرهاب"، والآليات التي يمكن من خلالها للطرفين أن يتعاونا معاً لمواجهة مثل هذه التهديدات.

ب. القوى الأمنية الفلسطينية:

ستكون الدولة الفلسطينية دولة من دون جيش بحيث لا تفرض تهديداً أمنياً على "إسرائيل". وبالتالي، فإن القوى الأمنية الفلسطينية ستكون قوى أمنية غير عسكرية، تتمتع بقدرات أمنية فائقة لتشبه نموذج الدرك gendarmerie. وسوف تكون مهمة هذه القوى الأمنية حفظ الأمن العام، وفرض القانون، ومحاربة "الإرهاب"، وضمان أمن الحدود، وحماية الشخصيات الرسمية، ومواجهة التهديدات الخارجية والكوارث. وتتكون الأجهزة الأمنية الفلسطينية الحالية من: قوات الأمن الوطني، والحرس الرئاسي، والأمن الوقائي، وشرطة الحدود، والمخابرات العسكرية. وعلى الرغم من أن تعدد الأذرع الأمنية أمر مألوف لدى العديد من الدول إلا أن التنافس فيما بينها وتداخل الصلاحيات قد يعود بنتائج سلبية. وبناء على ذلك، سوف يتعين على مجموعة التحقق من التطبيق الأمني أس آي في جي أن تقوم بعملية تقييم رسمية لتحديد ما إذا كانت البنية الحالية للأجهزة الأمنية الفلسطينية تستجيب للمتطلبات الأمنية. كما يجب أن تشمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وحدة لمكافحة "الإرهاب"، تكون صغيرة ولكن تتمتع بكفاءة عالية، ويتم تدريبها وتجهيزها بأسلحة خاصة وتكتيكات، بحيث تصل إلى مستوى كفاءة القوى الأمنية التي تعمل في مدن كبيرة مثل لوس أنجلس Los Angeles أو نيويورك New York .

ومن أجل الحفاظ على متطلبات القوة لدى جهاز غير عسكري مثلما هو الحال لدى القوى الأمنية الفلسطينية، فإنه يجب وضع لائحة بالأسلحة والمعدات التي تحظى بموافقة الجهات المعنية، وبالتحديد "إسرائيل". وكقاعدة عامة، يجب أن لا تضم اللائحة المسموح بها أي أسلحة ثقيلة أو طائرات أو قوارب عسكرية أو أسلحة دمار شامل. وتشكل هذه اللائحة نقطة بداية لمفاوضات تفصيلية بين الأطراف المعنية حول القدرات المستقبلية القصوى المسموح بها للأجهزة الأمنية الفلسطينية. وإذا ما طالبت الجهات الفلسطينية مستقبلاً بقدرات إضافية، فإن طلبها يجب أن يدرس ويوافق عليه من قبل مجموعة التحقق من التطبيق الأمنية، والتي ستقوم أيضاً بمراقبة وتعزيز هذا العنصر من الاتفاقية. ومن العناصر الأساسية في اتفاقية الحل النهائي، أن يكون هناك اتفاق على سقف أعلى لقدرات القوى الأمنية الفلسطينية، مع العلم أن القوى الأمنية الفلسطينية ستتولى مسؤولية الضفة كلها وليس فقط المنطقة أ. ومع تحديد السقف الأعلى، سيتوجب على مجموعة التحقق من التطبيق الأمني أن تجري تقويماً رسمياً شاملاً للأجهزة الأمنية الفلسطينية لتحديد قدراتها الحالية. والفرق بين القدرات الحالية والقدرات المستقبلية التي سيتم الاتفاق عليها سيشكل الأرضية لبرنامج بناء القدرات الذي ستقوم به المجموعة المذكورة.

ج. محاربة "الإرهاب":

ستكون التهديدات الداخلية التي يشكلها المتطرفون على "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المستقبلية أحد أصعب التحديات التي ستواجه القوى الأمنية الفلسطينية؛ فهنا يكمن تحديان بارزان. التحدي الأول هو أن تكتسب القوات الفلسطينية قدرات كافية لكشف المخططات والقبض على المتهمين. التحدي الثاني والأكبر هو تطوير نظام قضائي فلسطيني قادر على محاكمة وسجن المتهمين في وقت محدد وأسلوب آمن. فحتى مع وجود مساعدة

خارجية كبيرة، سوف يتطلب الأمر سنوات طويلة لكي يكون النظام القضائي قادراً على أداء هذه المهمة. وبالتالي، في الوقت الذي يركز فيه الفلسطينيون على جهود بناء الدولة الطويلة المدى، يجب التركيز في المدى القصير على تطوير نظام مؤقت وذاتي الاحتواء وتزويده بالأذرع القضائية والأمنية الضرورية لمكافحة "الإرهاب" بطريقة فعالة. ومن العناصر الأخرى المهمة لهذا النظام، تبادل المعلومات الاستخباراتية حول التهديدات "الإرهابية" المحتملة مع مصر والأردن، وذلك من خلال الاجتماعات الدورية بين الأطراف المعنية، ومن خلال إيجاد آلية تبادل سريع للمعلومات والاستجابة المشتركة في حال رصد أحد الأجهزة الأمنية في هذه البلدان تهديداً مركزاً ومحدداً.

ومن العناصر الأخرى في محاربة "الإرهاب" أن يكون هناك مراكز عمليات مشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حيث يمكن للطرفين أن يعملا معاً ويتبادلا المعلومات الاستخباراتية ويحددا الأهداف المحتملة وينفذا العمليات. ومن ناحية أخرى، سيكون للولايات المتحدة دور مهم في تسهيل الأمور، ولكن يجب أن تحرص على عدم التدخل بشكل مباشر نظراً لما أدى إليه الدور الأمريكي السابق في التنسيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اعتماد الطرفين على الأمريكان في التوسط لحل أي خلاف. وبدل ذلك يمكن أن يكون هناك ضابط ارتباط أمريكي في المقر الرئيسي لمجموعة التحقق من التطبيق الأمني ولكن ليس في مركز العمليات المشتركة، ويتاح له أن يطلع على المعلومات نفسها، ويجتمع بزملائه الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل دائم، ويراجع المعلومات الاستخباراتية والعمليات.

غير أن الأمر لن يخلو من التحديات. فمن الممكن أن يكون هناك تخوف إسرائيلي من تبادل المعلومات مع الفلسطينيين لما يمكن أن يسببه ذلك من كشف معلومات حساسة، وهنا أيضاً يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط، بحيث يحصل ضابط الارتباط على المعلومات ويحللها ويقدم

توصياته للقوى الأمنية الفلسطينية حول ما إذا كانت المعلومات المتوفرة تتطلب القيام بعملية أمنية.

ولعل التحدي الأكبر أن يكون الفلسطينيون غير راغبين أو غير قادرين على القيام بعملية يرى الطرف الإسرائيلي أنها ضرورية. حينها تكون الخطوة الأولى بأن يتم اللجوء إلى قيادة مجموعة التحقق من التطبيق الأمني لحل المشكلة، وإذا كانت المشكلة مستعصية يمكن رفعها لمستوى سياسي أعلى. ولمثل هذه المواقف، وكجزء من الاتفاقية الشاملة، يمكن للإسرائيليين والأمريكان أن يتوصلوا إلى اتفاقية جانبية تقدم بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية في مواقف الخطر الداهم دعماً ديبلوماسياً لـ"إسرائيل" إذا ما اختارت أن تتصرف بشكل أحادي.

أمن الحدود

1. الحدود الأردنية والمصرية:

تشكل المعابر قضية مهمة بالنسبة للسيادة الفلسطينية. وعند هندسة النظام الأمني المقترح سوف تتولى القوى الأمنية الفلسطينية والقوات الأردنية مسؤولية المعابر كل على جهتها. غير أن الأمر سيظل تحت رقابة قوات من الجيش الإسرائيلي تتمركز بعيداً عن أعين الناس. وإذا ما أتاحت التكنولوجيا الفرصة، فإن الرقابة الإسرائيلية ستتحول في نهاية الأمر إلى رقابة عن بعد. وتشدد الدراسة على ضرورة اعتماد البيانات البيومترية للتأكد من هوية العابرين. كما تدعو إلى اعتماد نظم شبيهة بنظام إدارة أمن المواصلات الأمريكية U.S Transportation Security Administration أو نظم التصاريح العالمية Global Pass المعتمدة لحماية الحدود والجمارك الأمريكية. ويتم التحقق من خلفية الأفراد والتأكد من عدم وجود أي سجل من المشاكل الأمنية لديهم قبل إعطائهم مثل هذه التصاريح التي تسمح لهم بالتنقل من دون إخطار مسبق. في حين يتوجب على الذين لا يحققون هذه المعايير أن يستمروا في نظام الإخطار المسبق قبل مرورهم كما هو الحال الآن. أما إجراءات التحقق من الأمتعة والشحن فيجب أن تكون مطابقة لتلك الإجراءات والمعايير المتخذة في مطار بن جوريون Ben Gurion Airport.

وفي حال حدوث خلاف بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول مرور شخص ما أو أمتعة ما، يتم اللجوء إلى طرف ثالث، غالباً ما سيكون موظفين أمريكيين، سيكونون متواجدين على طرفي الحدود في مركز الإشراف على الحدود، وسوف يقومون بإعادة التفتيش وحلّ الخلاف بين الطرفين. وفي حال استمر الخلاف ولم يتم التوصل إلى حلّ يصعد الأمر إلى جهة أعلى كمجموعة التحقق من التطبيق الأمني من أجل اتخاذ قرار نهائي. وإلى جانب القوات الإسرائيلية

والفلسطينية والأردنية التي ستدير الأمور بشكل يومي على المعابر، يجب أن تكون هناك قوة تدخل سريع متواجدة مع دوريات الحدود القريبة من أجل التعامل مع الحالات الطارئة.

ومن ناحية أخرى، فإن كل الحدود يجب أن تؤمن من خلال نظام أمني متعدد الطبقات وليس فقط سياج حدودي. تتكون الطبقة الأولى من هذا النظام من مجموعتي علاقات ثلاثيتي الأطراف، تدعمها ترتيبات تبادل معلومات استخباراتية بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمصريين وغيرها من الدول العربية، كما سنشرح لاحقاً في الدراسة.

أما الطبقة الثانية فتتشكل من نظام دفاعي يتضمن أنظمة مجسات أرضية ومجسات محمولة في مناطيد، وهذه الأنظمة صممت أساساً لتشغّل في مناطق النزاع في العراق وأفغانستان، غير أنه تمّ تطبيقها بفاعلية ونجاح على الحدود الأمريكية المكسيكية. في حين أن الطبقة الثالثة تتكون من مجموعة من الحواجز الثابتة والمجسات الإضافية، وفي قلب هذه الطبقة سيكون هناك جدار يبلغ ارتفاعه ستة أمتار يتم مراقبته إلكترونياً وعبر كاميرات الفيديو. أما الطبقة الرابعة فسوف تشكلها الدوريات التي ستسير على طول الحدود. في حين أن الطبقة الأخيرة ستتكون من القوات الأمنية الفلسطينية ذات التدريب العالي والتي ستعمل في كل أنحاء الدولة الفلسطينية المستقبلية.

وسوف تكون المعلومات التي يتم جمعها حول العابرين والأمتعة والبضائع المشحونة وكل ما تسجله الكاميرات والمجسات في متناول مراكز الإشراف على الحدود التي تديرها القوات الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية كل في بلده على حدة، هذا بالإضافة إلى إيجاد مركز مشترك للإشراف على الحدود يضم ممثلين من كل الأطراف ذات الصلة.

وفيما يخص الحدود بين غزة ومصر، تقترح الدراسة أن تتم إدارة الملف بالطريقة نفسها التي ستدار بها الحدود بين الضفة الغربية والحدود الأردنية

التي ذكرناها أعلاه، مع ما يشمله ذلك من إيجاد التطوير الضروري للأمن والمعدات التقنية ومراكز العمليات، ووجود قوة أمريكية تشكل طرفاً ثالثاً يساعد في تطبيق ما سيتم الاتفاق عليه. وعلى الرغم من وجود تحديات تقنية على الحدود بين غزة ومصر تحتاج إلى معالجة مختلفة عما هو الوضع عليه على الحدود مع الأردن، إلا أن المبادئ الأساسية للنظام الأمني ستبقى هي نفسها.

2. الحدود الإسرائيلية الفلسطينية:

ستعتمد أي إجراءات خاصة بالحدود بين "إسرائيل" و"فلسطين" على الاتفاق النهائي حول مستقبل أراضي الدولة الفلسطينية، وهو خارج مجال هذه الدراسة. غير أن نظام أمن الحدود سوف يتضمن العديد من المبادئ نفسها والمفاهيم نفسها التي شرحناها آنفاً، وبالأخص فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

ومن أجل ضمان أمن الإسرائيليين والفلسطينيين، ستحتاج بعض المناطق في الضفة الغربية، وخصوصاً حول الحدود بين الدولتين الفلسطينية الإسرائيلية، لمعاملة خاصة. فعلى سبيل المثال، يتم إعلان المناطق المحاذية لمطار بن جوريون "مناطق ذات طبيعة أمنية استثنائية". وسوف تحد القيود الأمنية في تلك المناطق من ارتفاع الأبنية حتى لا يتمكن "الإرهابيون" من استخدامها لإطلاق النار على الطائرات أو المطار نفسه. كما يمكن أن تفرض قيود على الزراعة في تلك المناطق لضمان أن تبقى المحاصيل ضمن ارتفاع معين حتى لا يستخدمها المعتدون المحتملون كغطاء. ولمعالجة التخوف الإسرائيلي من مسألة التهريب والاعتداءات "الإرهابية" عبر الأنفاق، يمكن أن تكون المنطقة الاستثنائية جزءاً من النظام الأمني المتعدد الطبقات الخاص بالحدود، حيث يتم الحد من بعض أعمال البناء بشكل يصبح معه بناء الأنفاق أمراً بالغ الصعوبة. ومن ناحية أخرى هناك ضرورة لإيجاد مناطق أمنية استثنائية يحد فيها من

ارتفاع الأبنية والمحاصيل الزراعية المتاخمة للحدود بشكل مباشر. وسوف تسيّر في هذه المناطق الأمنية الاستثنائية دوريات مكثفة لحفظ الأمن وكشف أي أعمال عدائية والتعامل معها. وسوف يتفق الطرفان على المواقع والأبعاد التفصيلية الخاصة بكل منطقة أمنية استثنائية، وهذا التحديد من شأنه أن يحد من الاقتحامات الإسرائيلية لـ"الأراضي الفلسطينية" والتعدي على سيادتها أو عرقلة النشاط الاقتصادي الفلسطيني، ولكنه في الوقت نفسه يضمن وجود إجراءات أمنية معقولة.

3. مواقع للإنذار المبكر:

سوف تقوم "إسرائيل" بإدارة عدد قليل من المواقع على الأراضي المرتفعة في الضفة الغربية من أجل توفير إنذار مبكر عند وجود أيّ خطر يتهددها من الشرق. وتشكل الأنظمة والتقنيات المرتبطة بهذه المواقع أهمية بالغة للأمن الإسرائيلي؛ غير أن وجود العناصر التي ستديرها سيعد انتهاكاً مرئياً واضحاً للسيادة الفلسطينية، وخصوصاً قرب المناطق المكتظة سكانياً. وبالتالي، فإنه خلال الأعوام الأولى سيقوم الجيش الإسرائيلي بإدارة هذه المواقع، ولكن مع مرور الوقت سيكون التواجد الإسرائيلي عبر عناصر بلباس مدني، تكون ضمن القوات الأمريكية العاملة في إطار مجموعة التحقق من التطبيق الأمني. وعلى المدى الطويل، سوف تحِل التكنولوجيا محل التواجد البشري في عملية إدارة مواقع الإنذار المبكر. ولكن في حال تعذر التوصل إلى هذه المرحلة، تظل هذه المواقع تحت إدارة أمريكية ومشاركة إسرائيلية عبر عناصر من الجيش الإسرائيلي بلباس مدني.

أمن المجالات غير الأرضية

1. أمن المجال الجوي:

قد يبدو تحقيق الأمن الجوي للوهلة الأولى أمراً صعب المنال تحت أي نوع من الترتيبات المشتركة خصوصاً أن البنى التحتية الأساسية قريبة جداً من بعضها، وكذلك التوزيع السكاني الفلسطيني والإسرائيلي مع ما يحكم العلاقات بين الطرفين من تنافر. غير أن بنية المجال الجوي الصحيحة والإجراءات والقواعد المطبقة بطريقة صحيحة يمكنها جعل هذه المشكلة قابلة للحل. وهناك أربع مكونات أساسية يمكنها أن تضمن الأمن لكلا الطرفين: طاقم عمل متخصص ومدرب تدريباً جيداً، إجراءات ملاحة جوية واضحة سواء في الأوضاع العادية أم الطارئة، بالإضافة إلى مرافق حديثة ذات معدات متطورة وبنية تحتية، وإجراءات أمنية للمطار.

أ. المجال الجوي الفلسطيني والمطار:

يمكن تحقيق حاجة الدولة الفلسطينية إلى السيادة على مجالها الجوي من خلال إنشاء مجال جوي فوق الدولة الفلسطينية المستقبلية يصل إلى مسافة عشرة آلاف قدم (3.05 كم) فوق سطح الأرض، وبقطر يبلغ عشرة أميال عقدية تقريباً (قرابة 18.52 كم)، وعبر بناء مطار في وادي الأردن أو غزة، بالإضافة إلى منطقة ملاحة مرتبطة بالمجال الجوي الفلسطيني. وسيؤخذ بعين الاعتبار أيضاً وجود ممر للملاحة الجوية بين غزة والضفة الغربية، ومن المنطقي أن يكون هذا الممر الجوي فوق الممر البري الذي يربط الاثنين. وستقتصر الملاحة الجوية الفلسطينية على الطائرات المروحية التي تقل الشخصيات الفلسطينية المهمة، وعلى رحلات وحدات مكافحة "الإرهاب" والإخلاء الطبي بالإضافة إلى الحاملات التجارية المرخصة، في حين ستظل الملاحة المدنية الخاصة محظورة. ومن المهم أيضاً ضمان أن لا يشكل المجال الجوي الفلسطيني أي

خطر على القوات الجوية الإسرائيلية. وتقترح الدراسة موقعين لإنشاء المطار الفلسطيني، الأول في وادي الأردن، والثاني جنوب شرق قطاع غزة في الموقع نفسه حيث مطار غزة الدولي المقفل حالياً.

ب. الطيارون والمشرفون على الملاحة الجوية:

سيقوم بتشغيل المجال الجوي الفلسطيني والمطار طيارون ومشرفون يتم إخضاعهم لاختبارات مكثفة ثم يظلون تحت برنامج لموثوقية الموظفين personnel reliability program يتم تصميمه على غرار البرنامج المعتمد في وزارة الدفاع الأمريكية. وسوف تتضمن مرحلة الاختبارات حصول المرشح على تصريح أمني بعد أن يثبت المحققون أنه غير مرتبط بدولة أجنبية أو منظمات "إرهابية"، وأنه ليس عنده استعداد لتقاضي رشاوى في حال تعرضه لمشاكل مالية أو اجتماعية أو زوجية أو غيرها. وسوف يتم تدريب الطيارين والمشرفين وفق معايير المنظمة الدولية للطيران المدني International Civil Aviation Organization (ICAO) في أيّ دولة تعتمد معايير هذه المنظمة. كما سيتلقى الطيارون والمشرفون الفلسطينيون تدريبات خاصة ومكثفة على الإجراءات الملاحية الفلسطينية والإسرائيلية، وخلال هذه التدريبات سوف يوقع القبطان المرشح إقراراً خطياً بعلمه أن أيّ تجاوز للإجراءات المتفق عليها، سواء في الحالات الطبيعية أم في حالات الطوارئ، سوف يقابل بإطلاق النار على الطائرة وإسقاطها.

د. الإجراءات والترتيبات الملاحية وإدارة المرافق والمعدات:

أما بخصوص الإجراءات والترتيبات الملاحية، فإنه خلال العمليات العادية سوف يقوم المشرفون الفلسطينيون بإدارة الملاحة الجوية فوق المطار الفلسطيني على ارتفاع يتم الاتفاق عليه؛ كعشرة آلاف قدم (3.05 كم) على سبيل المثال، وفوق ذلك الارتفاع سوف يشرف على الملاحة مركز ضبط للمساحات يمكنه تغطية مساحات جغرافية أوسع، وفي هذه الحالة سوف

تكون منطقة تل أبيب لمعلومات الطيران Tel Aviv Flight Information Region هي المسؤولة عن الموضوع. أما بالنسبة للطائرات الإسرائيلية، فإنه يجب أن تحلق فوق ارتفاع عشرة آلاف قدم ولن يكون مسموحاً لها أن تخترق المجال الجوي فوق الضفة الغربية.

وفي حال حدوث طارئ دفاعي/ أمني جوي يقوم المشرفون العسكريون الإسرائيليون فوراً بتولي المسؤولية كاملة عن المجال الجوي وحركة الملاحة فوق "فلسطين" و"إسرائيل" على حدّ سواء، على أن تعود الأمور إلى طبيعتها بعد انتهاء حالة الطوارئ.

وسوف يحظى المشرفون الفلسطينيون بمرافق حديثة ومجهزة ومنفصلة عن المرافق التي يتواجد فيها المشرفون الإسرائيليون، لكنها تظل مرتبطة ببعضها عبر التقنيات الإلكترونية مما، يسهل التواصل واتخاذ الخطوات المناسبة في حال حصول أي طارئ.

2. الأمن البحري:

يمكن القول إن تحقيق الأمن البحري سهل نسبياً بالمقارنة مع الأمن الجوي نظراً لكون حركة الملاحة البحرية أبطأ من الملاحة الجوية. ويكمن التحدي بالنسبة للأمن البحري في مسألة حجم المواد، سواء فيما يتعلق بحجم البضائع التي تحملها السفن أم بعدد الأفراد الذين تقلهم. وتزداد المخاطر على الأمن البحري عند وجود عناصر تهدد أمن نظيريه الأمن الأرضي والأمن الجوي في المناطق المتصلة بالمناطق البحرية وبالمرفأ البحري الفلسطيني.

وكما هو الحال مع المجال الجوي، فإن الفلسطينيين سوف يديرون مياههم الإقليمية في غزة مع قيود خاصة تسمح للإسرائيليين بالإشراف على الأمن بشكل عام. ووفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS)، فإنه يحق للبحرية الإسرائيلية أن تعترض السفن التي تدخل مياهها الإقليمية التي تمتد

لمسافة 12 ميلاً بحرياً (22.22 كم) وتفتشها. وهذه الاتفاقية الدولية ستعدّ الطبقة الأولى من الأمن البحري. أما الطبقة الثانية فسوف تكون استثناء للقانون الدولي، حيث ستمتد المياه الإقليمية الفلسطينية من الشاطئ وحتى ستة أميال بحرية (11.11 كم) وبين الأميال الستة والاثني عشر ستكون هناك منطقة أمنية تسيِّر فيها البحرية الإسرائيلية دوريات وتقوم عند الضرورة بتوقيف السفن وتفتيشها. وداخل منطقة الأميال الستة، سيكون حرس السواحل الفلسطيني مسؤولاً عن الطبقة الثالثة من الأمن البحري، ومع مرور الزمن ستمتد سلطة حرس السواحل الفلسطيني على طول مسافة الـ 12 ميلاً (22.22 كم) لتصل فيما بعد إلى عشرين ميلاً (37.04 كم) كما حددتها الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية في سنة 1995. أما الطبقة الرابعة فسوف تتكون من مجموعة الإجراءات الأمنية المتعلقة بالمرفأ. في حين ستتكون الطبقة الخامسة من مناطق أمنية بحرية شمال شرق وجنوب غرب المياه الإقليمية الفلسطينية وهي المناطق المسماة كي K وأم M في الاتفاقية المرحلية وتمتد من شاطئ غزة بعرض 1.5 كم وعمق 20 ميلاً بحرياً (37.04 كم). وستكون هذه مناطق عسكرية تحظر فيها الملاحة البحرية. وسوف تقوم البحرية الإسرائيلية وحرس السواحل الفلسطيني بتسيير دوريات في المنطقة كي؛ فيما يقوم حرس السواحل الفلسطيني والمصري بتسيير دوريات في المنطقة أم. وتتشكل الطبقة السادسة من النظام الأمني البحري من مركز عمليات مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يراقب حركة الملاحة قرب أو داخل المياه الإقليمية الفلسطينية.

المنفذ البحري الفلسطيني:

هناك ثلاثة خيارات بخصوص المنفذ البحري الفلسطيني:

الخيار الأول أن يتم تحويل السفن إلى المرافئ الإسرائيلية في أسدود أو إيلات، حيث سيتم تفريغ حمولة السفن وتفتيشها ثم شحنها برياً إلى غزة من

خلال أحد ممرات العبور. ويعد هذا الخيار الأكثر قابلية للحياة من الناحية الاقتصادية، كما أنه يعد الخيار الأمني الأفضل بالنسبة لـ"إسرائيل"، غير أنه لن يحظى برضا الفلسطينيين لأنه لا يعكس السيادة الفلسطينية، كما أن الفلسطينيين سيكونون متخوفين من أن تؤخر "إسرائيل" حركة مرور البضائع إلى غزة.

أما الخيار الثاني فهو بناء ميناء في مياه غزة. وعلى الرغم من التحدي التقني لهذا الخيار والمتمثل بالمياه الضحلة على ساحل غزة، إلا أنه يظل احتمالاً قائماً خصوصاً إذا كان يشكل أهمية سياسية بالنسبة للفلسطينيين. ولما كان التحدي الأمني الأساسي بالنسبة للإسرائيليين هو الحمولات الكبيرة للسفن، فإنه يمكن معالجة هذا التحدي ببناء مرافق تسمح بالتفتيش الدقيق على أن يقوم به الفلسطينيون ويشارك به الإسرائيليون بعيداً عن أعين عامة الفلسطينيين وذلك من خلال كاميرات مراقبة عن بعد أو غرف مراقبة لا يرى الجالس فيها. ويمكن أيضاً أن يتم تحديد عدد السفن والتي تدخل يومياً وحجم حمولاتها. ومن ناحية أخرى، يقترح أن تناط مسؤولية حلّ أيّ خلافات بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في المرفأ، كحل الخلاف حول إدخال حمولة سفينة ما أو منعها، إلى طرف ثالث، أو إلى مجموعة التحقق من التطبيق الأمني.

أما الخيار الثالث فهو إعادة النظر في جزيرة غزة الصناعية والتي ستقام على بعد ثلاثة إلى خمسة كيلومترات من غزة، وستكون مساحتها من ستة إلى عشرة كيلومترات ويكون لها جسر يصلها بغزة. ويمكن أن يقام المرفأ البحري فيها. وتحت أي ظرف أو خيار، فإن السفن القادمة ستتم موافاتها على الحدود الخارجية للمياه الإقليمية من قبل السفن البحرية الأمنية، التي ستقوم بمرافقة السفن على طول الطريق إلى المرفأ لضمان عدم تفريغ أي حمولات غير قانونية قبل الوصول إلى المرفأ.

وهناك خيار آخر لتحسين الأمن البحري يتمثل بإنشاء سياج بحري يمتد إلى البحر الأبيض المتوسط على طول الحدود البحرية بين المياه الإقليمية الفلسطينية والإسرائيلية. وهذا السياج من شأنه أن يمنع الزوارق المستخدمة في أعمال عدائية من الانطلاق من شاطئ غزة لترسو في "إسرائيل"، كما أنه سيمنع عمليات التهريب البحري.

3. أمن الطيف الكهرومغناطيسي:

تعد إدارة المجال الكهرومغناطيسي قضية أمنية ذات أهمية كبرى. فالطيف الكهرومغناطيسي مورد محدود يتنافس على استخدامه الكثيرون سواء مستخدمي الهواتف الخلوية المدنية أم مشغلي الرادارات العسكرية. وإن عدم التنسيق بين الأطراف في استخدامه قد يؤدي إلى تداخل و/ أو تدهور في عمل أنظمته الأساسية.

ويمكن الاستناد إلى ما ورد في الاتفاق المرحلي الفلسطيني الإسرائيلي سنة 1995 في بناء نظام أمني للمجال الكهرومغناطيسي. فقد عالجت الاتفاقية تحت بند العلاقات المدنية والمادة 36 المتعلقة بالاتصالات، الطيف الكهرومغناطيسي ونظم الاتصالات، ووضعت مبادئ عامة لهما وقدمت جداول ولوائح بقرارات الترددات التي يسمح باستخدامها. صحيح أن المعلومات الواردة في الاتفاقية أصبحت قديمة نظراً للتطور التكنولوجي المطرد الذي شهده العقدان الماضيان، لكن مع ذلك تظل الاتفاقية أرضية صالحة ونقطة انطلاق للتعاون الفلسطيني الإسرائيلي في هذا المجال.

الأمن الإقليمي:

يحمل دمج "إسرائيل" في المنطقة فرصاً بتحسين أمنها سواء بشكل داخلي مباشر من خلال التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، أم في الإطار الإقليمي الأوسع. فعلى المستوى الإقليمي، يشكل إدماج "إسرائيل" في نظام أمني إقليمي وتحسين علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول العربية ضرورة لمعالجة

التحديات الإقليمية المشتركة، وبالأخص "الإرهاب". فهذه التحديات لا يمكن مواجهتها بشكل فعال في غياب تعاون مشترك على المستويين الاستخباراتي والعملياتي. وسوف يسمح مثل هذا الإطار بحل المشاكل المتعلقة بالأمن الجوي بين الأطراف بشكل سلمي. ومن ناحية أخرى سوف يمكّن "إسرائيل" من أن تقدم غطاء سياسياً واسعاً لكل من مصر والأردن، مما يساعد على تخفيف الضغط عن الحكومتين من الشعب والدول العربية الأخرى، لإنهاء التعاون الأمني مع "إسرائيل" في حال اندلاع "العنف" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن ناحية أخرى، فإن تحسين العلاقات مع الدول العربية أو إقامة علاقات جديدة سوف يسهم في التوصل إلى اتفاقية مع الفلسطينيين وتطبيقها بنجاح. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سوف يشجع "إسرائيل" على إعطاء دور أكبر لشركائها العرب الجدد في عملية السلام مع الفلسطينيين. وفي هذا المجال، قد يكون الغطاء السياسي الموسع الذي يقدمه الشركاء العرب مهماً في تمكين الساسة الفلسطينيين من اتخاذ بعض القرارات الصعبة التي يتطلبها الوصول إلى اتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمارات العربية في الاقتصاد الفلسطيني ومؤسسات الدولة الوليدة ستكون ضرورية وأساسية لاستمرارية الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها الأمنية خلال المفاوضات وبعد التوصل إلى اتفاقية.

التقدير المشترك للتهديدات:

حين يبحث الخبراء الأمنيون الإسرائيليين والإقليميون موضوع التهديدات المشتركة وسبل مواجهتها، من المتوقع أن يكون هناك اختلاف في الأولويات بين الدول ذات الصلة. غير أنه من المتوقع أيضاً أن يذكر جميع الأطراف التهديدات نفسها، وأن يتفقوا على بذل الجهود المشتركة من أجل مواجهتها وذلك من خلال التعاون الإقليمي. ويمكن القول إن لائحة التهديدات تضم كتلتين منفصلتين، الأولى هي القلق المباشر من القضايا الأمنية الصعبة، حيث

يظل تدخل إيران في شؤون الدول الأخرى ودعمها لـ"الإرهاب" وامتلاكها صوراريخ باليستية Ballistic Missiles وطموحها النووي أحد مصادر القلق الأساسية. كما أن "إسرائيل" وجيرانها العرب لديهم قلق ومخاوف مشتركة من الحركات الإسلامية الراديكالية مثل تنظيم الدول والقاعدة ومثيلاتها، خصوصاً مع ما تشكلها شبكاتها العابرة للحدود من تهديد لاستقرار المنطقة عموماً ولكل نظام على حدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الدول العربية، كما "إسرائيل"، أخذت بشكل متزايد، ترى في حزب الله تهديداً إقليمياً. كما أن بعض الدول العربية ترى في حركتي حماس والجهاد الإسلامي مصادر خطر محتمل أيضاً. وفي هذا الإطار، يظل موضوع تهريب الأسلحة عبر الحدود سواء براً أم بحراً أم جواً أحد المخاوف الإقليمية المشتركة؛ تماماً كما هي الاعتداءات باستخدام شبكات الإنترنت. وفي كل هذه المجالات، غالباً ما تعد الجهود الفردية غير كافية. وبالتالي، فإن وجود فرصة للتعاون بين "إسرائيل" وجيرانها العرب في إطار جهد ثنائي أو متعدد الأطراف من شأنه أن يحسن من أمنهم الداخلي والمشترك على حدّ سواء.

أما النوع الثاني من التهديدات، فهو تهديد غير مباشر إلى حدّ ما، غير أن له آثاراً مشتركة على "إسرائيل" والعديد من جيرانها العرب. هذا التهديد يتمثل في انهيار الدول في المنطقة، خصوصاً في سورية والعراق وليبيا واليمن وما تبعه من غياب للاستقرار في المنطقة برمتها. ومن التداعيات الأساسية لهذا الموضوع، تدفق اللاجئين على الحدود مع ما يحمله من تحديات إنسانية واقتصادية واجتماعية، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية. وبالإضافة إلى ما ذكرناه، فإن الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود وكذلك الكوارث الطبيعية وغيرها من الأزمات الإنسانية تشكل هي الأخرى مصادر قلق مشترك للدول المعنية.

نظام أمني إقليمي

1. الأهداف:

إن أي إطار لنظام أمني إقليمي يجب أن يخدم عدداً من الأهداف المشتركة. فعلى المستوى الثنائي، يمكن لـ"إسرائيل" أن تستفيد من تعزيز التعاون المشترك للتصدي للمخاطر المشتركة أو حتى القيام بعمليات منسقة مع الطرف الآخر. ومن ناحية أخرى، فإن النقاشات الثنائية مع دول لم يكن بينها وبين "إسرائيل" أي علاقات، أو كانت هناك علاقات محدودة جداً، يمكنه أن يعزز فرص حلّ النزاعات بين الطرفين بطريقة سلمية. وإذا ما استطاعت المنطقة أن تمضي إلى ما هو أبعد من التعاون الثنائي، وتستغل الفرصة التي سيتيحها الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في التوصل إلى ترتيبات متعددة الأطراف، حينها يمكن توسيع أهداف النظام الأمني الإقليمي. فيمكن للترتيبات المتعددة الأطراف أن تسمح بتضافر الجهود والموارد من أجل إيجاد ردع أكثر فعالية للتهديدات المشتركة. وفي بعض الحالات يمكن أن يشكل هذا الأمر أيضاً فرصة لتوزيع المسؤوليات والتنسيق ما بين الأطراف في مواجهة التهديدات، بما في ذلك تنسيق العمليات القتالية إذا استدعى التهديد القيام بذلك. كما أن مثل هذا النظام من شأنه أن يدعم الدول الأعضاء عندما تطلب المساعدة، ويمكنه أيضاً أن يشكل مرجعية لحل النزاعات بين الأعضاء بشكل سلمي. كما يمكنه أن يسهل التعاون بين المدنيين في المنطقة ويعزز فرصاً ذات طبيعة غير أمنية. وبالإضافة إلى الأهداف المذكورة أعلاه، يمكن أيضاً لهذا النظام الأمني أن يسهم في حلّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ويدعم تطبيق الاتفاقية التي سيتم التوصل إليها.

2. بنية النظام الأمني الإقليمي وعضويته:

يجب أن تكون عضوية النظام الأمني الإقليمي المقترح مفتوحة لكل دول المنطقة التي تقبل بشروط الانضمام. وهذه الشروط تشمل التزام الدولة المعنية باستقرار المنطقة، ودعمها للمبادرة العربية، ودعمها لحل الدولتين. وحين يتم التوصل إلى اتفاق حول حلّ الدولتين، يجب أن تكون الدولة المعنية مستعدة لإقامة علاقات ديبلوماسية كاملة مع الكيان الإسرائيلي. وحتى لو كان تطوير بنية متعددة الأطراف لهذا النظام الأمني سيأخذ وقتاً طويلاً، فإن هذه المبادئ يمكن أن تنطبق على دول أخرى في المنطقة مستعدة للدخول في علاقات ثنائية مع "إسرائيل" في إطار التطورات الإيجابية التي تحققها هذه الأخيرة مع الفلسطينيين.

ومن ناحية أخرى، فإن الدول التي تؤمن بهذه الأهداف من خارج المنطقة ويمكنها أن تسهم في تحقيقها، مثل الولايات المتحدة وروسيا، أو المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والجامعة العربية، يجب أن تدعى لتسهم في أنشطة هذا الإطار الأمني، ولكن ليس في عملية أخذ القرار.

وسيشتمل هذا الإطار الأمني الإقليمي على طبقتين من الأعضاء:

- الغلاف الداخلي ويتكون من كتلتين تضمن كل واحدة منها ثلاثة "شركاء مؤسسين"، أحدهم مرتبط بالضفة الغربية ويضم "إسرائيل" و"فلسطين" والأردن؛ والثاني مرتبط بغزة ويضم "إسرائيل" و"فلسطين" ومصر.
- الغلاف الخارجي، وسوف يكون مفتوحاً أيضاً للملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهناك إمكانية لضم دول أخرى من شمال إفريقيا أو أي مكان آخر.

العملية الانتقالية ومجموعة التحقق من التطبيق الأمني:

سوف تحدث عملية نقل المسؤولية من القوات الإسرائيلية إلى القوى الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وفق نسق متفق عليه مسبقاً وجدول زمني يعتمد على أداء القوى الأمنية الفلسطينية واكتمال إنجاز الشروط العملية على أرض الواقع، مثل اكتمال بناء الجدار الأمني على الحدود مع الأردن. وخلال تصميم نسق كلي وجدول زمني، سوف يتم التركيز على التقليل من ظهور القوات الإسرائيلية وزيادة انتشار وظهور القوى الفلسطينية بأسرع وقت ممكن. وسوف تتكون العملية الانتقالية من خمس مراحل:

المرحلة الأولى؛ من المرجح أن تأخذ من ستة أشهر إلى سنة، وسوف تركز على التغييرات المباشرة في الأشهر الأولى بعد توقيع الاتفاقية لتؤكد للفلسطينيين التزام "إسرائيل" بتطبيق ما تمّ الاتفاق عليه ولتزيل إلى حدّ كبير شعور الفلسطينيين بالاحتلال.

المرحلة الثانية؛ وفيها سيتم أغلبية العمل على تطوير النظام الأمني الضروري قبل مرحلة نقل المسؤوليات. وسوف تحدث بالتوازي مع المرحلة الثالثة التي سوف تقوم خلالها "إسرائيل" مع مرور الزمن بتسهيل إخلاء المستوطنين وإعادة إسكانهم، علماً أن الجيش الإسرائيلي لن يترك مناطق الضفة الغربية التي سيكون فيها المستوطنون معرضين للخطر دون حماية إسرائيلية. وسوف تأخذ المرحلتان الثانية والثالثة ما بين الخمسة إلى سبعة أعوام.

أما المرحلة الرابعة؛ فهي مرحلة نقل المسؤوليات من الإسرائيليين إلى الفلسطينيين منطقة تلو الأخرى حتى تمام سيطرة الفلسطينيين على كل المناطق ما عدا تلك التي ستكون تحت سيطرة الطرف الثالث، أي القوات الأمريكية، وسوف تأخذ هذه المرحلة أيضاً من خمسة إلى سبعة أعوام

ونصف العام؛ مما يعني أن الإطار الزمني الكلي للمراحل الأربع سيكون من 10 إلى 15 عاماً.

أما المرحلة الخامسة والأخيرة فسوف تأخذ فيها الدولة الفلسطينية شكلها النهائي كما أشارت إليه الدراسة آنفاً.

مجموعة التحقق من التطبيق الأمني:

يمكن بناء مجموعة التحقق من التطبيق الأمني من قلب فريق التنسيق الأمني الأمريكي، لكنه سيحتاج إلى توسعة كبيرة حتى يتمكن من تحقيق مهامه كلها. وسوف تضم المجموعة شركاء دوليين وخصوصاً في مجالات التدريب؛ كما أنها ستضم موظفين إسرائيليين وفلسطينيين في مناصب معينة داخل المجموعة. وسوف تقوم المجموعة بعمليات تحقق صعبة وجدية للتأكد من قدرات الأجهزة الأمنية الفلسطينية قبل نقل المسؤوليات الأمنية إليها، كما ستقوم بشكل دائم بالتحقق من أدائها بعد نقل المسؤوليات إليها. وهذا ما سيتم إنجازه من خلال ضمّ متخصصين أمنيين رفيعي المستوى في قيادة المجموعة، ومن خلال تصميم آلية فعالة لحل الخلافات داخل المجموعة. وسوف يكون من المهم جداً أن تظل المجموعة خارج العملية السياسية.

وسوف يقوم ضابط أمريكي وآخر إسرائيلي وثالث فلسطيني بوضع معايير لمراقبة التدريب والإشراف على التقييم، وتقرير ما إذا كانت القوات الفلسطينية قد حققت المعايير اللازمة التي يمكن على أساسها للإسرائيليين القيام بالخطوة التالية من إعادة الانتشار. كما ستضم المجموعة أيضاً خلية ارتباط من أجل التنسيق المناسب من القوات المصرية والأردنية. وسوف يكون للمجموعة فروع أساسية تشمل: التدريب، والتقييم، والمراقبة، وتأسيس البنية التحتية، والاستخبارات، والعمليات، والموظفين، والأمور اللوجيستية.

خطوات يمكن القيام بها قبل التوصل إلى أي اتفاق:

إن القوات الأمنية الفلسطينية مجهزة ومدربة تدريباً جيداً جداً يمكّنها من القيام بالمهام المطلوبة منها حالياً. غير أن الحفاظ على مستوى كفاءتها يحتاج إلى عناية وخصوصاً في مجالات تعزيز القانون، والتعامل مع الكوارث، وقيادة القوات والسيطرة عليها. وسوف يتم رسم مجموعة مهام جديدة لها وسقف جديد لقدراتها في إطار حلّ الدولتين. غير أن هناك بعض النقاط في نظام مكافحة "الإرهاب" مرشحة لأن يبدأ تطبيقها فوراً خصوصاً وأنها تتطلب وقتاً طويلاً، والأهم من ذلك أنها قد تسهم بشكل كبير في تحسين قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين على العمل مع بعض في مواجهة "الإرهاب". ويضم النظام الشامل لمكافحة "الإرهاب": جهاز استخبارات خاص، وقوات لمكافحة "الإرهاب"، وفرقة تحريات قضائية، ونظام قضائي يمكنه النظر في القضايا، ونظام احتجاز خاص بـ"الإرهابيين".

العنصر الأهم الذي يحتاج إلى تطوير هو التحريات القضائية والنظام القضائي، حيث إن هذا التطوير سوف يبدد الشكوك الإسرائيلية بقدرة الفلسطينيين على احتجاز المشتبه بهم. وبالتالي، يمكن البدء من اليوم باستثمار المال والجهد والبدء بتدريب فرق التحريات القضائية. ومن ناحية أخرى، فإن إيجاد نظام محاكم مستقل وصارم ومحمي سوف يستغرق الوقت الأطول في أي نظام لمكافحة "الإرهاب". وبناء على ذلك، فإن الاستثمار المبكر في المرافق وإيجاد القضاة والمدعين العامين وكتاب المحكمة يستحق الجهد المبذول من أجله.

وسوف تكون قوات مكافحة "الإرهاب" وحدة خاصة ناشئة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية الحالية، يتم تدريبها وتجهيزها بمستوى أعلى من المستوى الحالي. ويمكن البدء بتعزيز قدرات هذه القوات منذ اليوم، حيث سيستغرق الأمر وقتاً أقل من وقت بناء قدرات النظام القضائي. أما بالنسبة لبناء مراكز

احتجاز مستقلة خاصة بـ"الإرهابيين"، ترى الدراسة أن الأمر سيكون فيه استنزاف للموارد، وذلك نظراً لحساسية الموضوع من الناحية السياسية، إذ إنه سوف يعطي انطباعاً سلبياً للغاية لدى الجمهور الفلسطيني، وبالتالي يستحسن الانتظار إلى ما بعد توقيع الاتفاق.

1. أمن الحدود:

يجب البدء بالعمل الفوري على تطوير البنية التحتية لمرافق المعابر الحدودية، كما يجب على المركز الحدودية أن تشرع أيضاً وبشكل فوري بتصميم نظام تأشيرات وجوازات سفر تتضمن قاعدة بيانات مشتركة ومعايير بيومترية. فهذا لا يسهم فقط في تحسين الأمن على كافة المستويات، بل يسهم أيضاً بتسريع وتسهيل حركة الفلسطينيين، ويحسن الحياة اليومية لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين والأردنيين الذين يعبرون هذه الحدود حالياً. وقد تكون هذه إحدى النقاط التي ستنفذ في وقت مبكر نسبياً بعد التوصل إلى الاتفاقية، غير أنها ستحمل أهمية رمزية واضحة للفلسطينيين. ومن ناحية أخرى، قد يشكل إنشاء جدار عازل على الحدود من أجل نظام أمني متعدد الطبقات قبل التوصل إلى الاتفاق على حلّ الدولتين استنزافاً للموارد، ويعطي انطباعاً خاطئاً للفلسطينيين، إذ قد يفهم الفلسطينيون بناء الجدران والأسيجة الأمنية على أنه محاولة إسرائيلية لضم الضفة الغربية، مما قد يؤجج الاحتجاجات والتوتر. وبالتالي يجب عدم البدء بهذه الخطوة قبل توقيع الاتفاقية.

2. أمن المجال الجوي:

على الرغم من أن الترتيبات المتعلقة بالمجال الجوي لن تكون مرئية بالنسبة لعموم الفلسطينيين، إلا أن أيّ إعلان عام عن اجتماع بين خبراء فنيين من الجانبين من شأنه أن يعطي إشارة قوية للفلسطينيين بأن التغيير الحقيقي قادم. وبالمثل، حتى لو كان البناء المادي لمرافق المطار سيتأخر لبعض الوقت،

لا مانع من القيام ببعض أنشطة التخطيط المطلوبة لهذه الخطوة مثل دراسة جدوى أو دراسة الالتزامات المالية الدولية بهذا الخصوص. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة ستكون متوقفة على الوصول إلى اتفاق على الحل النهائي إلا أنها ستكون إشارة إلى تحقيق تقدم ملموس. وتجدر الإشارة إلى أن البدء المبكر في بناء مرافق المطار سوف يكون بمثابة أداة مبكرة لتحفيز الاقتصاد الفلسطيني.

3. الأمن البحري:

يمكن للمكونات البحرية في النظام الأمني أن تعود بالفائدة الفورية على الفلسطينيين، سواء كان ذلك قبل أم بعد توطيد دعائم الحكم الفلسطيني. فعلى الأقل يمكن لعملية التخطيط أن تبدأ منذ اليوم وتتضمن تقييم الجدوى، وبحث آفاق الالتزامات المالية الدولية في إطار أيّ اتفاق يتم التوصل إليه. وقد يمكن تجاوز مرحلة التخطيط إلى تنفيذ بعض الجوانب؛ حيث لا يخفى على أحد حاجة غزة الماسة إلى الدعم التنموي. وبالتالي، يمكن البدء ببناء مرافق الميناء شرط أن تكون هناك مراقبة دائمة بحيث لا يتم استخدام مواد البناء من قبل "الإرهابيين" للقيام بأعمال عدائية. ومن شأن أيّ نشاط من هذا القبيل أن يعطي إشارة إلى الشعب الفلسطيني في غزة أن الوضع الاقتصادي سيشهد تحسناً.

4. أمن الطيف الكهرومغناطيسي:

قد لا تكون أيّ تحسينات تطرأ على إدارة أمن الطيف الكهرومغناطيسي واضحة لعامة الناس، إلا إذا انطوى الأمر على تمكينهم بشكل أكبر من الوصول إلى الجيل الثالث والرابع من تكنولوجيا الهواتف الخلوية. هذا يمكنه أن يحسن الحياة اليومية للفلسطينيين، وبالتالي سيؤدي إلى تخفيف التوترات الحالية. ويمكن على الأقل في بداية الأمر تحسين الكفاءة العامة للطيف

الكهرومغناطيسي والطريقة التي يتم مشاركة الفلسطينيين به. وعلى الرغم من أن التكلفة لن تكون عالية إلا أن ذلك سيكون له أهمية كبرى.

5. الأمن الإقليمي:

على الرغم من أن مبادرة السلام العربية تهدف في المقام الأول إلى تشجيع التوصل إلى حلّ تفاوضي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتلميح مسؤولين عرب مراراً وتكراراً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى أن قبول المبادرة من جانب "إسرائيل" هو المفتاح لاندماجها في التعاون الأمني الإقليمي، إلا أنه حتى الآن لا يوجد أي استجابة رسمية إسرائيلية. فبشكل غير رسمي، تشكك "إسرائيل" بصدقية العرض تماماً كما تشكك في لغة المبادرة. ومع ذلك، فإن إعادة دراسة ما تقدمه المبادرة العربية والنظر في ردّ فعل الجمهور الإسرائيلي عليها حتى لو لم يشمل ذلك كل بنودها، سيكون خطوة مفيدة لوضع شروط أفضل للتعاون الأمني الإقليمي.

تقدم هذه الدراسة مقترحاً أمنياً شاملاً يمكن تطبيقه في حال تمّ التوصل إلى حلّ الدولتين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعالج التحديات الأمنية الداخلية والحدودية والإقليمية. وعلى الرغم من أن الدراسة تدغدغ مشاعر الفلسطينيين بحلم السيادة والاستقلال، إلا أن القارئ لا يمكنه إلا أن يخرج بقناعة مفادها أن السيادة الفلسطينية، بحسب مفهوم الدراسة، هي عبارة عن خطوط متقدمة لضمان أمن "إسرائيل"، وأن هذه السيادة لا تعلو بأي شكل من الأشكال على متطلبات "إسرائيل" الأمنية، مع ما قد يعنيه ذلك من إعادة دخول الجيش الإسرائيلي لـ"المناطق الفلسطينية" بشكل أحادي وبدعم من الديبلوماسية الأمريكية عندما يرى في ذلك ضرورة أمنية. ناهيك عن أن مفهوم السيادة الفلسطينية في الدراسة تناقضه شروط بقاء القوى الأمنية الفلسطينية تحت الإشراف والتدريب والمراقبة الأمريكيين.

تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها صادرة عن مركز الأمن الأمريكي الجديد والذي له دور مهم في ملف السياسة الخارجية الأمريكية. أما الباحث، فبالإضافة لكونه رئيس برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد، فقد شغل عدة مناصب حكومية أمريكية ذات الصلة، والتي كان آخرها رئاسة فريق الموظفين الملحقين بالمبعوث الخاص للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في وزارة الخارجية الأمريكية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.:14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net